

مبرات اصلاح الامم المتحدة في ظل تزايد الازمات الدولية

الازمة السورية منذ عام 2011 نموذجاً

شمال حسين مصطفى

ماموستا

قسم العلاقات الدولية، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

ملخص

واحدة من السبات الرئيسية للسياسة العالمية في هذا العصر هو طبيعتها الديناميكية. إنه يؤدي إلى عدم تمكن العلماء من دراسة جميع جوانب هذه الظاهرة ، على سبيل المثال ، قبل أن تتغير. هذا ، مرة أخرى ، يؤكد أن اليوم مختلف تمامًا عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأن العالم لم يكن مشغولاً كثيراً في التعامل مع الأزمة الدولية المختلفة. كل هذه القضايا آخذة في الارتفاع كتحديات خطيرة أمام الأمم المتحدة التي أنشئت بهدف الحفاظ على أمن العالم واستقراره.

هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء على دور الأمم المتحدة وأدائها في التعامل مع الأزمة المعاصرة ، والتي يمكن اعتبارها ببساطة دورًا غير فعال. يعد التعامل مع هذه الأزمة السورية ، منذ عام 2011 ، دليلاً جيداً لدعم الفكرة التي تقول إن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح ، وحتى إعادة الهيكلة. وإن لم تكن هذه حجة جديدة ؛ لكن متجذر في حقبة ما بعد الحرب الباردة ؛ ومع ذلك ، الآن هو أكثر صراحة من أي وقت مضى.

الفرضية هنا هي أن الأمم المتحدة ، كما هي الآن ، لن تكون قادرة على إيجاد حلول قانونية وشرعية للأزمة العالمية وتواجه مصلحة القوى العظمى. قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بسوريا وأيضاً الفيتو الذي تستخدمه روسيا ، على سبيل المثال هو شيء يمكن أن يوضح الموقف بوضوح.

1. المقدمة

ليس بقليل مرور أكثر من سبعين عاماً لحياة منظمة دولية تهتم بالمحافظة على احدى اهم الاهداف وأكثرها صعوبة على المستوى العالمي، الا وهي المحافظة على السلم والامن الدوليين. أصبح التغير أحد سمات عصرنا الحاضر، في كافة المجالات وهو ما يشير إليه الإيقاع المتسارع لعالم اليوم الذي تزيد العولمة وموجاتها وابعادها بان تسير احيانا بعكس ما تم التخطيط لها مسبقاً، مما تولد جملة من التحديات واحيانا الازمات التي ربما تحمل في ثناياها ابعاد دولية. في الحقيقة لم يكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تنأى بنفسها عن كل تلك التطورات والتبدلات والتحويلات على مستوى التفاعلات الدولية وافرزاتها السلمية، لذلك فقد تعالت الأصوات وتزايدت المطالب

بين حين واخرى بضرورة إدخال إصلاحات جذرية على هيكلها الأساسية، ناهيك من آلية عملها. وباستثناء بعض التغيرات والتعديلات التي طالت بعض مواد ميثاق المنظمة الدولية خلال فترة امتدت أكثر من نصف قرن من عمر المنظمة إي المواد (32 و72 و61 و109) والتي تتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر مراجعة ميثاق المنظمة، الا ان هذه التعديلات لم تغير شيئاً من الوضع التمييزي للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن. فقد تشكل شبه إجماع على أن من اجل تحقيق غايات ميثاق المنظمة وأهدافها يجب أن يعاد النظر فيها بحكم التغيرات والزمن الذي أتى بكثير من الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية. بعد ان كان الاعتقاد بانها تشكل ثوابت في العلاقات الدولية، ودون أن يؤثر ذلك على أهمية الميثاق كأداة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فالأحادية القطبية لم تكن معروفة، كما أن الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب ازدادت اتساعاً، وكذلك الازمات الدولية

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منظمة نشرت في 2019/8/31

البريد الإلكتروني للباحث : shamal.hussien@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايادي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

1.1 أهمية البحث

تأتي أهمية بحثنا هذا، في انه يتناول موضوعاً ذات محورين، فمن ناحية يتطرق الى قضية النظام في التفاعلات الدولية المعاصرة التي كان من المقرر ان تجسدها منظمة الامم المتحدة في بيئة عالمية أصبحت فيها التحديات جدية، وتزايدت فيها الازمات والصراعات الدولية بشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، مما برزت الاصوات والدعوات بضرورة اصلاح الامم المتحدة من ناحية ثانية، خاصة اذا ادركنا ان الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن باعتباره المسؤول عن المحافظة عن السلم والامن الدوليين لم تعد باستطاعته مواجهة الازمات وحسمها، في ظل التجاذبات الاستراتيجية للقوى العظمى، والتي جسدها احدي ابرز الازمات في السياسة الدولية الراهنة.

2.1 الهدف من البحث:

يركز البحث حول إيجاد الصيغ المثلى لتعاطي المنظمة مع التحديات والمستجدات المعاصرة التي باتت تفرزها السياسة الدولية الراهنة، فالتحليل يدور حول امكانية التمسك بالامل للدور التي تؤديها المنظمة الدولية حيال ازمات خائفة ومميتة، ام ان القضية باتت شبه حاسمه، وهي ان المنظمة الدولية أصبحت الية لادارة الملفات والازمات الدولية بالشكل الذي يراعي فيها مصالح القوى العظمى.

3.1 اشكالية البحث

موضوعة البحث في محتواه يحمل جملة من الاشكاليات تتعلق بالمسؤولية الدولية وكذلك المهام الرئيسي للمنظمة الدولية في مواجهة استراتيجيات القوى العظمى، وبالتالي الشكوك حول جدوى القانون الدولي عندما يتعلق الامر بالقضايا السياسية الدولية، والاحتكاك بمصالح واستراتيجيات القوى العظمى، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا لا يتحمل مجلس الامن حل الازمات الدولية، (بالاخص الازمة السورية والتي شكلت نموذجا للبحث)، والتي هي من صميم الاختصاص الحصري للمجلس على اعتبار ان المبدأ الاساسي هي المحافظة على السلم والامن الدوليين؟ ثم ماهي مبررات دعوات الاصلاح في الامم المتحدة؟ هل قضية الاصلاح تكمن في مجلس الامن وحق النقض ام ان الامر يتعدى ذلك الى الاجمعة الاخرى؟ ثم ما جدوى القرارات الدولية عندما لا تدخل حيز التنفيذ؟ او عندما تصطدم بمصالح واستراتيجيات القوى العظمى؟ هل بالامكان الاستغناء عن المنظمة الدولية؟ ام ان الامر يصبح اكثر تعقيدا، مما يستوجب التمسك ببقائها؟

والتحديات الامنية والاقتصادية لم تكن بهذا الشكل التي صار تشكل تهديد حقيقي لمجتمعات ودول، وقائمة المتغيرات طويلة.

كانت منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الأمل الكبير لمستقبل البشرية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فدكّحت كثيراً بغيّة التكيف مع متغيّرات الواقع. بيد أنّ هيئتها الإدارية، المُمثلة بمجلس الأمن، ما زالت تعكس عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والدول المُنتصرة فيها - الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - والتي ظلت إلى اليوم، الدول الأعضاء الدائمة الوحيدة التي تتمتع بحق النقض (الفيتو). ووفقاً للنقاد، أدى الشلل الذي تُعانيه المنظمة، إلى فشلها في التعامل مع الأزمات، كما يتضح مع الحروب الطاحنة في سوريا وأوكرانيا واليمن وليبيا. واليوم، وبعد اقضاء أكثر من 73 عاما على تأسيسها لا تزال تعيش وتحتفظ بهيكليتها القديمة، يرى الكثير من الباحثين والاكاديميين وحتى المسؤولين على ضرورة اصلاح المنظمة الدولية لكي تستطيع مواكبة التطورات والتحولات العالمية وعلى العديد من المستويات، فعلى سبيل المثال يرى مايكل مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن على المنظمة أن تعتمد إلى التغيير والإصلاح، لكي تستجيب لوقائع العالم اليوم بشكل أفضل.

الدعوات الاصلاحية تتلازم مع موجة التحديات السياسية والامنية التي تفرزها الازمات الدولية المعاصرة وربما أكثرها بروزاً هي الازمة السورية منذ مطلع عام 2011 وهي تمثل تحدي حقيقي امام الامم المتحدة التي الى الان لم تتمكن من احتواء الازمة قانونيا ولم تجسد حيالها الشرعية الدولية، مع ان الازمة مثلت واحدة من أكثر الازمات الدولية التي استدعت العمل والمناقشة والمشاورة حولها في اروقة مجلس الامن، فقد ناقش المجلس القضية السورية، ثلاثة وثلاثون مرة خلال عام 2017، لتصبح أكثر قضية تم مناقشتها على مدى تاريخ الامم المتحدة، بالإضافة الى ان مجلس الامن ومنذ مطلع عام 2011 وإلى عام 2019 قد اصدرت 28 قراراً حول الازمة السورية، هذا واشرفت الأمم المتحدة على المحادثات السلام السورية - السورية، تسع مرات منذ عام 2016، لإيجاد حل سياسي للصراع دون تحقيق نجاح نهائي لحسم الازمة. اجمالاً ومنذ بدء الازمة السورية مطلع عام 2011، انخرطت الأمم المتحدة في الملف السوري، وطرحت عدة مبادرات بهدف التوصل إلى حلٍ سلمي للآزمة، لكن جهودها كانت تتعثر في كل مرة لعوامل عدة، أبرزها الفيتو الروسي في مجلس الأمن ضد أي قرار يدين نظام الرئيس السوري.

4.1 فرضية البحث

في حسم الازمة السورية من خلال الجهود التي بذلته والقرارات التي اصدرته حيال الازمة منذ عام 2011.

تنطلق البحث من فرضية مؤداها انه لولا الدور والتدخل الروسي، لكان قد اخذت الازمة السورية مساراً اخر، من قبل مجلس الامن، على ان هذا التدخل ارتبط بالستراتيجية الروسية الجديدة أكثر من ارتباطها بواقع دعم النظام كحليف لها، ومن جانب اخر فإن الواقع المعاصر للتفاعلات العالمية والتي تمتاز بسرعة التبدل والتحول والتغيير السريع قد افرزت معها الكثير من الازمات وان الامم المتحدة ليس بمقدورها معالجة هذه الازمات خاصة قضايا السلم والامن الدوليين، فالالية المتبعة في مجلس الامن بات تقليدياً من حمة، ومنددة بها من قبل دول وقوى صاعدة في السياسة الدولية.

2. المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة**1.2 المطلب الاول - الهيمنة الأمريكية المنفردة وانعكاسها على الأمم المتحدة**

في الوقت الذي تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، كانت الولايات المتحدة الأمريكية حققت أكبر قدر من الانتشار العالمي ومن النجاحات والانتصارات السياسية والاقتصادية، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي، كدولة وحيدة تتمتع بكل مواصفات ومقومات الدولة العظمى والقوية¹. وقد عبر صمويل هنتنغتون عن وضعية الولايات المتحدة بوصفها القوة الوحادية أو القوة الانفرادية في السياسة الدولية *The Lonely Super Power* في القرن الحادي والعشرين بدلا من القوة الأكبر، التي استمرت عليها منذ انتهاء الحرب الباردة طوال العقد الأخير من القرن العشرين². هذا التفرد في الهيمنة الأحادية على العالم استمر لقرابة العقدين من الزمن، ولقد انعكس تغير هيكل النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنة الانفرادية على العلاقات الدولية من خلال عسكرة القضايا والازمات، فضلا عن تجاهل وتهميش الأمم المتحدة، او تنشيطها في اطار الفلك الاستراتيجي الأمريكي.

5.1 منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، باعتبار ان تحليل الازمات الدولية وخاصة الازمة السورية يظهر مدى ارتباط عدة فواعل دولية بواقع الازمة الامر التي عقدها أكثر. اضافة الى ذلك اعتمدنا في التحليل على النظرية الواقعية الجديدة والتي تفترض ان الفواعل الاساسية في مجمل التفاعلات العالمية هم ليسوا دول فقط، بل الدول العظمى، خاصة اذا ادركنا ان عدم حسم الازمة السورية ومنذ بدايتها ارتبطت مباشرة بالدور الروسي الجديد في السياسة الدولية، بحيث كانت روسيا لاعبا اساسيا في ادارة الازمة السورية ارتباطا بمصالحها الجيوسياسية- الاستراتيجية ليس فقط في سوريا وحسب بل حيال الشرق الاوسط، تمهيدا لاعادة اعتبارها كقوة عظمى شريكة في ادارة ملفات العالمية، وكبدا لاحداث التحول في بنية النظام الدولي من الاحادية القطبية الى الثنائية او التعددية القطبية.

فعلى صعيد علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية، أدت الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم إلى تجاهل وتهميش للمنظمة الدولية والتي لا تزال تعيش بمنظومتها الهيكلية القديمة³، والدعوة إلى الإصلاح وفقا للرؤية الأمريكية.

6.1 هيكلية البحث

وفي تفسير اللامبالاة التي تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة الأمم المتحدة وخاصة في مسألة ادارة الازمات الدولية، يقول "كلايد برستون ويزر" رئيس معهد التخطيط الاقتصادي في واشنطن: "إن أمريكا تتصرف بطريقة أن العالم يحتاجنا أكثر مما نحتاج نحن إليه...ولذلك لم تتردد في تكريس أحاديثها وهيمنتها على العالم، من دون أن تكتثر بالرأي العام العالمي الذي صدمته مواقفها إزاء قضايا، مثل الاحتباس الحراري أو اتفاقية كيوتو أو المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد يعبر جون بولتون الممثل السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عن موقف بلاده من المنظمة بقوله: لا توجد أمم متحدة وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة⁴.

البحث يتكون اضافة الى المقدمة والاستنتاجات، من مبحثين، المبحث الاول جاء تحت عنوان التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة، بحيث تطرقنا الى جملة من العوامل والخصائص الجديدة التي لازمت النظام الدولي الراهن وانعكست على مهام الامم المتحدة، وكذلك تطرقنا الى الاشكاليات الهيكلية في الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وسبل ومقترحات الإصلاح في المنظمة، اما المبحث الثاني والآخر فتطرقنا الى دور وفاعلية الامم المتحدة حيال الازمة السورية، في مواجهة استراتيجيات القوى العظمى والتي حالت دون تحقيق مجلس الامن مبتغاه

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وضعت الإدارة الأمريكية مجلس الأمن أمام أحد خيارين: إما إقرار الخطوط العامة لسيادتها، أو تجاوز وجوده، وبذلك، نصبت نفسها

الإتنية، والإرهاب الدولي، والتلوث البيئي، والعملة واثارها السلبية والايجابية، والجريمة المنظمة، والاصولية المتطرفة، والمخدرات والطاقة....فهذه المشاكل خرجت عن السلطة الوطنية للحكومات ومن ثم تتطلب المعالجة الفعالة، من خلال العمل الجماعي، ولكن هناك اختلافات بين الدول في طريقة مواجعتها، وكل ماسبق يحتم إصلاح الأمم المتحدة وآليات عملها.

فقد أدت التحولات السابقة في النظام الدولي إلى تأثيرات عميقة في الأمم المتحدة، سواء بالنسبة على قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين. أو على مستوى أدائها ودورها الاقتصادي الذي تراجع لصالح منظمات أخرى، وهو يشكل مبررات أخرى لإصلاحها، فمثلاً بتأسيس منظمة التجارة العالمية في 1995 التي تتولى إدارة نظام التجاري الدولي ابتعدت الأمم المتحدة أكثر فأكثر عن المجال الاقتصادي والتجاري الدولي.⁷

فما يمكن استخلاصه هو أن دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي الاجتماعي بدأ يخفت تدريجاً، خاصة عندما فقدت الجمعية العامة " تقريباً " مقارنة بمجلس الأمن دورها، ومن ثم بات دور المنظمة ضعيفاً، ففي مواجهة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت هذه المؤسسات المحدودة الأعضاء هي التي تسيطر على مقدار التنمية في العالم. وهي التي تسيير النظام الاقتصادي والتجاري العالمي وبالتالي وضع الشروط والقيود العالمية التي تراعي بالاساس المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية العملاقة، وتوسع فجوة العدالة الاقتصادية، التي وتحت غطاء العولمة الاقتصادية ترجع بنا مرة أخرى الى ان نكون امام عمليات احتكار واستغلال اقتصادي للسوق والتجارة الدولية من قبل الدول الصناعية العظمى، حيث من خلال تحالفات واجتماعات دولية دورية (دافوس - مجموعة G8 - مجموعة 20) يهيمنون على حركة وسيرورة النظام الاقتصادي الدولي، بعيداً عن انظار واليات الامم المتحدة.

4.2 المطلب الرابع - تزايد الازمات الدولية

يعج عالم المعاصر بعدد غير قليل من الازمات الدولية وعلى عدة مستويات سياسية امنية- واقتصادية مالية، اضافة الى تداعيات بعض من المشاكل العويصة التي لا تزال المنظمة الدولية تفتقر الى اختيار اليات كفيلة بمعالجتها والتقليل من اثارها المميتة وخاصة ازمات الفقر والهجرة والارهاب، كل ذلك تعد من افرازات وارهصاصات التفاعلات العالمية الراهنة.

بكل المعاني فوق هذا المجلس، فواجحة الأخطار التي تهدد الأمن الأمريكي أهم من موافقة الأمم المتحدة. على ذلك فان هذا التفرد الأمريكي بالرغم انها الان قد تراجعت قليلاً، تحت تأثير الكثير من المعطيات وخاصة بروز قوى دولية صاعدة والتحولات في النظام الدولي الذي افرز جملة من التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية، بحيث اصبح من الصعوبة بمكان ان تتحمل اعبائها لوحدها، مما اثرت على دورها الانفرادي في تسيير و حتى توجيه النظام الدولي، خاصة وانها قد اضرت كثيراً بمصدقية الامم المتحدة، وبالتالي تعالت اصوات دولية وعالمية بضرورة اصلاح المنظمة.

2.2 المطلب الثاني - بروز القوى الدولية الكبرى الجديدة

تميزت النظام الدولي باستفراء الولايات المتحدة نحو ما يقارب عقدين وبعد ذلك برزت قوى اخرى كبيرة مثل روسيا، الصين، واليابان، وأوروبا كقوى كبرى جديدة، إذ ان ازدياد حضور الصين وكذلك اليابان كقوتان اقتصاديتان متناميتان تتطلعان إلى القيام بدور سياسي قوي على الساحة الدولية. بالاضافة الى روسيا بوتين الذي صار يحاكي وينافس امريكا في التقرب من القضايا العالمية وتساهم بشكل كبير في ادارة وحسم الازمات الدولية معتمدة بذلك كل الخيارات المتوفرة بما فيها خيار القوة والعسكرة، لادارة استراتيجيتها الجديدة التي تتطلع الى العودة كقطب في السياسة الدولية.

إضافة إلى ماسبق من تحولات عالمية، من ظهور فاعلين جدد وعودة وبروز دور الدين والايديولوجية، في السياسة الدولية، واتساع دائرة مشاكل وازمات ذات ابعاد عالمية كالفقر والصحة والبيئة....إلخ. واليوم لا يوجد فقط حكومات وطنية، وتحت وطنية، كما يعبر بها الباحث الأمريكي "جي.أي.ترنت J.T.TREN"، ولكن يوجد منظمات فوق القومية ومنظمات إقليمية ومنظمات بين الحكومات والكيانات والتنظمات ما دون الدولة، والاشخاص، والبيروقراطيون وأصحاب البنوك، وشركات متعددة الجنسيات، كذلك التنظيمات الإرهابية وتجار الحروب⁵.

وكل هؤلاء الفاعلين يقومون بأدوار دولية سلبي وإيجاباً، بناءً ودماراً، فيتجاوز أثرها الجماعي اليوم في الأحداث العالمية أثر الهياكل الدولية التقليدية. فتزايد المشاركين الجدد وتقلص دور الدولة، قد دفع الكثير من المحللين إلى تساؤل حول إذا كان الطابع الحكومي البحث للأمم المتحدة مازال متماشياً مع نظام دولي يتجه شيئاً فشيئاً نحو تقليص دور الحكومات⁶.

3.2 المطلب الثالث - بروز قضايا دولية جديدة

أدت التحولات التي عرفها النظام الدولي إلى بروز قضايا دولية جديدة كصراعات

الأمن من 11 عضوا 1945، إلى 15 عضوا 1963، وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي عدم ملائمة تشكيلته الحالية لخريطة موازين القوى الجديدة في النظام الدولي الراهن¹⁰. ويشار هنا إلى أن فكرة السباق لعضوية مجلس الأمن تعود بشكل مباشر إلى رغبة كل من اليابان وألمانيا للانضمام لنادي أصحاب العضوية الدائمة حيث أنها تتحملان نسبة كبيرة في ميزانية المنظمة تصل إلى 17%¹¹.

ولقد نتج من هذا الخلل تركيبة المجلس، ففقد أصبح يبدو وكأنه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقة دكتاتورية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية. وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية وقضائية.

إضافة إلى الخلل الموجود على مستوى تشكيلة المجلس، هناك أيضا خلل آخر يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن مشكلة حق النقض (الفيتو)، وحق الفيتو هو سلاح سياسي في يد هذه الدول لحماية مصالحها، وإذا كان هذا هو منع فعلا الأمم المتحدة وأضعف المجلس في قيام مهامه، فإن البعض يرى أن فشل وضعف مجلس الأمن لا يعود فقط إلى استعمال حق الفيتو، وإنما أيضا إلى واقع

القوة التي يمثلها الفيتو هي المسؤولة كذلك عن منع المجلس من العمل¹²

إضافة إلى ذلك إن تهديدات الدول الدائمة العضوية باستخدام الفيتو، أو مما تسميه الكاتبة سيلين ناهوري Céline nahory الفيتو الخفي vidden veto جعلت من المجلس جهازا غير ديمقراطي وغير شرعي، وغير فعال. والتي تعبر عن التلميح باستخدام الفيتو من قبل الدول الدائمة العضوية، قبل شروع احد اعضاء المجلس للقيام بتقديم مشروع قرار دولي.

2.3 المطلب الثاني - التحديات المالية والإدارية في الأمم المتحدة

التحديات المالية، هي بمثابة أزمة مزمنة قديمة، لازمت المنظمة من الستينيات القرن الماضي إلى اليوم، ويمكن حصر الأسباب في مايلي، تعدد نظم الميزانية، عدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء، غياب الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية، الامتناع عن دفع الحصص أو تأخير سدادها، وتساهم الدول الثاني الكبرى بحوالي 75 بالمائة أي 3/4 من الميزانية، وهذا مايفسر هجمة هذه الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أخذنا مثلا ميزانية العام 2010/ 2011 نجد أنه إلى غاية تاريخ 17 يونيو 2010 دفعت 96 دولة فقط، التزاماتها المالية تجاه المنظمة من مجموع 196 دولة عضو في الأمم المتحدة، ودفعت حصتها كاملة. على ذلك يمكن

هذا الكم الهائل من الازمات عالمية الطابع، بعض منها اقليمية البعد، فيما بعض الاخر من تلك الازمات تجسد ابعاد التنافس الدولي وخاصة ما بين القوى الكبرى، والتي ربما تهدد ببيان النظام الدولي بشتى ابعاده على اعتبار ان الازمات الدولية التي تكون اطرافها قوى كبرى تهدد ببيان النظام الدولي أكثر من الازمات التي تكون ما بين القوى الصغرى في العلاقات الدولية⁸. على ذلك تعد الازمة السورية من الازمات التي استقطبت استراتيجيات القوى العظمى اليها مما اثرت سلباً على إيجاد مخرج سلمي وقانوني للازمة بل تازمت الوضع كثيرا نتيجة تضارب استراتيجية امريكا مع استراتيجية روسيا، هذا بالإضافة الى وجود فواعل اقليمية واخرى محلية اقل تأثيرا، كل ذلك اوصلت الازمة الى ماهي عليه اليوم، ازمة مستعصية عن الحل السلمي والشرعي بقيادة الامم المتحدة، هذه الازمة وغيرها، اظهرت مدى معاناة المنظمة واحتمتها وخاصة مجلس الامن في التدارك والنهوض بواجبها الرسمي وهي الحفاظ على السلم والامن الدوليين.

3. المبحث الثاني- الاشكاليات الهيكلية في الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن

1.3 المطاب الاول / اشكاليات اجهزة المنظمة الرئيسية:

هنالك اشكاليات تتعلق بذات المنظمة واحتمتها الرئيسية، التي تعد تحديا هيكليا وعملانيا، تستدعي الوقوف لاجل اعادة صياغة العمل في هذه الاجهزة بشكل تتماشى مع المستجدات العالمية. وحددنا هذه الاشكاليات من خلال محورين:-

- أولاً: الخلل على مستوى الجمعية العامة: لقد سلبت الدول الكبرى إرادة الجمعية العامة من خلال الإستحواذ على أهم الاختصاصات التي من المفترض أن تكون بيد الجمعية العامة واحتكارها من قبل مجلس الامن⁹. ويتجلى ضعف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام 1945 وحتى اليوم، ولقد حرصوا واضعو الميثاق، ومن البداية على تقييد دور الجمعية العامة وحصر سلطاتها وتمهيش دورها في القضايا المهمة، فضلا على عدم إلزامية توصياتها، وذلك لصالح مجلس الأمن الذي استأثر بكافة الصلاحيات المهمة.

- ثانياً: الخلل على مستوى مجلس الأمن: تعاني تشكيلية المجلس، خلا واضحا فقد زادت العضوية في الأمم المتحدة من 51 عضو عام 1945 إلى 184 عضو في 1993، وهي اليوم 194 عضوا، بينما زادت المقاعد المخصصة للدول في مجلس

الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية من الأمم المتحدة. وكحل مؤقت لهذه المشكلة، أعلن جوزيف كوتور الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية، أنه سيتعين على المنظمة الدولية أن تقترض من صندوق حفظ السلام التابع لها لسداد أموال إلى دول أرسلت قواتها في مجامع تابعة للأمم المتحدة.¹⁵

فما يمكن أن نقول أن الأمم المتحدة تعاني مجموعة من التحديات والمعوقات المالية والإدارية-التنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية. فباتهاء الحرب الباردة، لم يعد جهاز الخدمة المدنية بالمنظمة العالمية مناسباً للمهام الجديدة والمتزايدة التي أصبحت تضطلع بها، وهو ما دعا الأمين العام السابق د. بترس غالي أن يعلن منذ بدء توليه مهام منصبه في مستهل عام 1992م أنه "يعتزم هز كيان الأمم المتحدة المترهل إدارياً، وأن منظمنا قد تحولت من هيئة للتشاور والنقاش إلى مؤسسة تنفيذية بدرجة متزايدة، الأمر الذي يستلزم تغيير الإدارة والتنظيم المالي"¹⁶.

ومع إعلان انطلاق برنامج وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، هناك تحديات مالية هائلة تقدر بتربليون دولار سنوياً، وفقاً لمثلة الأمين العام الخاصة للتخطيط التنموي لما بعد عام 2015

وفي اجتماع عقد بجنيف، ضم عدداً من الخبراء الاقتصاديين وأعضاء من الأمم المتحدة استضافته اللجنة الاقتصادية الأوروبية، قالت أمينة محمد، إن تكاليف مشاريع البنية التحتية وحدها تتراوح من خمسة إلى سبعة تريليون دولار سنوياً، وهذا الرقم الضخم ليس بالأمر السهل تحقيقه في ظل امتناع وهروب الكثير من دول الأعضاء عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية.¹⁷

ليس جديداً أن تواجه الأمم المتحدة مشاكل وتحديات عند إقرار الجمعية العامة للموازنة، فنجد تأسيسها حكمت الموازنة العديد من الاعتبارات، أبرزها تحم بعض الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسهم في 22% من الموازنة العامة و28% من تمويل عمليات حفظ السلام. وبالنظر لتكرار هذه المصاعب سنوياً، عمدت الجمعية العامة ومنذ العام 1973 إلى إقرار الموازنة لكل عامين بدلاً من سنوية الموازنة في محاولة للتقليل من المفاجآت المحتملة سنوياً.

أن نقول أن الدول الكبرى تستخدم مساهمتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة. إضافة إلى الأزمة الإدارية في الأمم المتحدة، صعوبات التوظيف في المنظمة الدولية، ضعف التنسيق، مشاكل الاتصال والعلاقات في العمل بالأمم المتحدة، مشاكل إدارة الموارد البشرية في المنظمة.¹³

كذلك عدم كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية.

فالقيام بذلك يعتمد هو الآخر على قرارات من الدول الأعضاء. كما أن وسيط الأمم المتحدة لا يستطيع أن يتعهد بأن يقدم البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قروضاً للأطراف المتنازعة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها من الناحية النظرية-تجميع مواردها وتعزيز سلطة المنظمة، إلا أن هذا النمط من التعاون نادراً ما يحدث.

ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الدول ممتنعة عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية، وهذا ما أداخلها إلى، تحت وطأة الإفلاس المالي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير 1997م، فإن الدول الأعضاء مدينة بأكثر من 3 بلايين دولار للمنظمة.

ولقد تفاقمت الأزمة المالية للأمم المتحدة والتي أثرت حتى على عمليات حفظ السلام التي تقوم بها. وربما مفارقات عديدة في ما يتعلق بالمائل المالية، على سبيل المثال لا الحصر تبدو أن أكثر الدول الأعضاء قوة في الأمم المتحدة هي أكثرها مديونية تجاهها، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها مدينة للمنظمة الدولية بمبلغ 1.6 بليون دولار. وجدير بالذكر أن إدارة كلينتون قامت في شهر يناير من عام 1996م بتخفيض مساهمة الولايات المتحدة المالية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من 31% إلى 25%، ورغم ذلك فإن الجمهوريين في الكونغرس يريدون خفضاً أكبر من هذه النسبة.¹⁴

ويسبب أزمةها المالية، عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات، ومن ثم ارتفعت مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول، حتى بلغت أكثر من 350 مليون دولار في مطلع عام 1994م، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لن تستطيع

عامة ستعكس على الدول النامية والغنية على حد سواء، كما من شأن هذه التخفيضات التأثير على مستويات التقديرات للدول الفقيرة وكذلك لتداعيات اللاجئين والمهاجرين في العديد من الدول¹⁸.

4. المبحث الثالث / الامم المتحدة والازمة السورية

الثورة السورية عام 2011 (الثورة التي تحولت الى ازمة)

1.4 المطلب الاول / الاسباب والتطورات الاقتصادية والسياسية التي ادت الى الثورة

الأسباب التي أدت إلى اشتعال الثورة السورية:

أ- انعدام الكرامة و الحياة السياسية وتآليه الحاكم: أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، وإن اعتقل فلا يعرف أحد في أي فرع قد اعتقل، وقد يبقى السنين الطوال ولا يراه أهله، ولا توجه له أية تهمة خلال سني الاعتقال التي قد تمتد إلى عقد أو عقدين، ولا يقدم إلى أية محكمة، وقد يتوفاه الله في السجن دون أن يعرف أهله حقيقة ذلك، وهذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، إن إحساس المواطن بأنه لا كرامة له عند هذا النظام، لذلك كان هذا الإحساس بانعدام الكرامة عاملاً من العوامل التي دفعت المواطن إلى الثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة والتي بدأت في محافظة درعا اثر الاحتجاجات التي نشبت ردا على اعتقال اطفال قاموا بكتابة شعارات تنادي باسقاط النظام على جدران مدرستهم¹⁹.

فلم توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام 1963 إلى الحكم انطلاقاً من فرض مبدأ الحزب الحاكم والهيمنة الكاملة على الدولة واهميتها ومؤسساتها، وكذلك احتكام قبضتها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية²⁰، مما نجم عنه تهميش المجتمع السوري وقواه المدنية عن ممارسة حقوقه السياسية، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، ومعنى أنه ليست هناك مشاركة من أطراف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، ومعنى أنه ليست هناك انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة إلخ.....، فلا يوجد شيء مما ذكرنا، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب -في البداية- بأعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها.

وما زاد الطين بلة في هذا الإطار، التوجه الذي قاده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الداعي إلى خفض مساهمة واشنطن في الموازنة، ووصل الأمر به إلى التفكير بالانسحاب من الأمم المتحدة واصفاً إياها بأسوأ الأوصاف. وظهر هذا التحول عملياً وواقعياً خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2017، حيث قادت واشنطن تياراً عمداً بقوة إلى تخفيض الموازنة بنسب غير مسبوقه، حيث بلغ التخفيض 5% لموازنتي 2018 و2019 مقارنة بالعامين المنصرمين 2016 و2017. فموازنة العاميين المقبلين وصلت إلى 5.379 مليار دولار بينما كانت موازنة العاميين الماضيين 5.683 مليار دولار، فيما بلغت موازنة قوات حفظ السلام 7.3 مليار دولار التي تفر منفصلة عن الموازنة العامة عادة، التي أقرت في يونيو/ حزيران 2017. وفيما طالبت واشنطن بتشدد كبير في التخفيض وصل إلى 250 مليون دولار، طالبت الدول الأوروبية بتخفيض آخر وصل إلى 160 مليون دولار. ويعكس التوجه الأمريكي قرار الرئيس ترامب بتخفيض ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية بنسبة 37% أي ما نسبته 20 مليار دولار والذي يؤكد العزم على تخفيض نسبة واشنطن في تمويل المنظمة الدولية المقترح 50%، وفي وقت لم تسدد حتى الآن واشنطن مساهمتها عن العام 2017.

وفيما تعترم الإدارة الأمريكية البدء في آليات تنفيذية للتخفيض تقدر ب 40% للوكالات المتخصصة وفقاً لمعايير أبرزها؛ أولاً إذا عمدت هذه المنظمات أو الوكالات إلى الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كعضو كامل العضوية فيها، أو ساهمت هذه الوكالات في عمليات الالتفاف على العقوبات الموجهة ضد إيران وكوريا الشمالية، ثانياً وقف التمويل عن أي وكالة تسيطر عليها أي دولة تؤوي الإرهاب أو تقع تحت أي شكل في نفوذ هذه الدولة، ومنع التمويل لأي منظمة أو وكالة تقع تحت نفوذ دولة تضطهد جماعات مهمشة أو تخرق حقوق الإنسان. يشار إلى أن الولايات المتحدة أوقفت تمويل منظمة اليونيسكو في العام 2011 بعد اعترافها بفلسطين كعضو كامل العضوية في أعمالها.

وفي الواقع لا تعتبر الولايات المتحدة وحيدة في التشدد لخفض موازنة الأمم المتحدة، بل تساندها العديد من الدول النامية التي ليس لها قدرة على الدفع رغم استفادتها من هذه الموازونات، فيما تحاول بعض الدول الكبرى كالصين مثلاً زيادة مساهماتها بعد تعاظم ظهورها على الصعيد العالمي، ورغم ذلك ما زالت تبدو المساهمات الصينية ضئيلة مقارنة بنظيرتها الأمريكية. وتتخوف الكثير من الأوساط الاقتصادية والمالية الدولية من هذه المناهج المتبعة مع الأمم المتحدة إلى تداعيات اقتصادية وتجارية دولية تنذر بفوضى

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء، فوق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34,3%) بالمائة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبيراً اقتصادياً قدره ب37 بالمائة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، وب52 بالمائة في حال انطلق الحساب من دولارين.

وتوصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى 16,5 بالمائة (3,7 مليون نسمة عام 2009)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية ب32 بالمائة (7 مليون نسمة عام 2009). وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بجوالي 28 بالمائة خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنّت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24 بالمائة من الدخل الوطني. بالإضافة إلى هذه الصورة القائمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة²⁴.

بالنتيجة أصبحت المجتمع السوري منقسمة إلى قسمين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد ومن حولهم نهوا كل خيرات ومقدرات سورية. والثاني: وهم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع. مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الثورة في 15\3\2011

ت- تفشي الظلم وانعدام المساواة: يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي إلخ..... بشكل متساو مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام²⁵.

ث- تفوّق الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن: عطل النظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية إلخ..... وربطها بالأجهزة الأمنية، لذلك نستطيع أن نقول -بكل اطمئنان- أن عصب النظام الأسد هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (17) جهازاً، عدد العاملين فيها 365 ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش

ومن الواضح أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي²¹. فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام 1970، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكرها ومبدعها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحفظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته وأزلامه ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه بشار سار على نفس النهج، بل تضخم دور الأجهزة الأمنية، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والتخابات وتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء إلخ..... كلها أدوات وبارق في أيدي الأجهزة الأمنية. ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية هي التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأييد، فأصبحت تماثله في كل مدينة وقرية، وأصبحت صورته تملأ كل الأمكنة، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمن العام للقيادة القومية، والأمن العام للقيادة القطرية إلخ..... وهذا التأليه لم تعهده الحياة السورية في سابق أيامها. لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي، فما إن انطلقت الثورة حتى تفاعل الشعب معها، وهتف (الله يلعن روك يا حافظ) تعبيراً عن غضبه عن انعدام أية حياة سياسية في الماضي، وتعبيراً عن تطلعه إلى حياة سياسية جديدة يكون مشاركاً فيها وله قدرة على التأثير فيها²².

ب- تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع²³: تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول إلخ.....، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي (غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال إنها ستطعم سورية وجزءاً من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة ألف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يومياً)، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42 بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي 8 بالمائة).

2.4 المطلب الثاني : مجلس الامن والازمة السورية

- أولاً : مفهوم الأزمة : يتطلب محاولة الفهم البحث في مفهوم الأزمة بشكل مبسط دون الذهاب إلى تفاصيلها وآلياتها، ويعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر والتي أصبحت 'مجسدة في كل نواحي الحياة، إذ توزع وجودها من حياة الإنسان في المجتمع وكذلك في مؤسسات الدولة وصولاً إلى الأزمات الدولية، من هنا أصبح مفهوم الأزمة يتداول بشكل واسع وأصبح يمثل جزءاً مهماً في تفاصيل وواقع الحياة البشرية
 - وقد جرت عدة محاولات لتقديم تعريف محددة للأزمة اختلفت مع تباين وجهات النظر، ودون الخوض في التفاصيل فان الأزمة وإطلاقاً من مفهومها الإجتاعي " تتمثل بتوقف وحدات المنظومة وإضطراب العادات فيها مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة مع الواقع²⁷ ، أما الأزمة من الناحية السياسية تعني وجود مشكلة أو حالة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله إدارياً أو إجتماعياً أو سياسياً أو إقتصادياً أو ثقافياً²⁸. أما من الناحية الإقتصادية تعني الأزمة إقطاع في مسار النمو الإقتصادي حتى إخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الإجتاعي²⁹.
 - الاطراف الإقليمية والدولية³⁰ التي لعبت دوراً في الازمة وتمكين النظام في استمرار التصدي للثورة هي في الحقيقة الأطراف التي دعمت النظام السوري هم: إيران وحزب الله وروسيا الأكثر تأثيراً وحسباً للازمة.
 - إيران :لعبت إيران دوراً رئيسياً في دعم النظام منذ بداية الثورة، وقد قدمت هذا الدعم منطلقاً من مصالح طائفية، وربما أنه لولا هذا الدعم لسقط النظام خلال سنة او سنتين³¹، وقد تنوعت أشكال الدعم الإيراني لسورية فقد اشتملت على ما يلي³²:
 - أ- الدعم المالي: فقد ضخّت دولة إيران مليارات الدولارات من أجل دفع رواتب موظفي النظام ورجال الجيش، وموظفي الأجهزة الأمنية، ولولا هذا الدعم المالي لأفلس النظام وانهار بأسرع مما تتصور.
- السوري، وشكلت -هذه الأجهزة- في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام إلخ.....، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه. ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية وتغولها عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص وإلى الأبد من عنابات وإرهابات هذه الأجهزة الأمنية²⁶.
- هذه أهم العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة، لأنه يريد أن يعيش حياة عادية يمارس فيها حقوقه وواجباته، ويساهم في بناء وطنه وإعلاء كيان أمته، فنار على هذا النظام، وكانت البداية متواضعة وبعد أن انتصرت الثورتان في تونس ومصر، فتنادى بعض المواطنين إلى التظاهر السلمى في 15\3\2011 لكن تلك المظاهرات قمت ولوحتت من قبل الأجهزة، ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد، وهنا بدت وحشية النظام فاستدعى الأطفال واستدعى الأهالي وعاقبهم أشد العقاب، ومن هنا كانت البداية، فتنادت المحافظات الأخرى لنصرة أهل درعا، وهكذا استمر اشتعال الثورة، وعمت المظاهرات معظم المدن السورية وقراها مطالبة بالحرية والإصلاح والمساواة والعدل إلخ.....، وكانت المظاهرات سلمية، لكن النظام قمعها بالقوة، وقتل عشرات المتظاهرين -في البداية- واعتقل الآلاف، وأصر الشعب على سلمية الثورة واستمر الأمر على هذا المنوال، لمدة ستة أشهر دون أن يتغير شيء على الأرض مما اضطر بعض الجنود والضباط إلى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل، والانشقاق عنها، وقد تشكل "الجيش الحر" من هؤلاء المنشقين من أجل حماية المدنيين، وبهذا تشكل جناح عسكري للثورة، كان القصد منه الدفاع عن المدنيين ورعايتهم من بطش النظام الوحشي وتنكيله.
- اجبالاً ونتيجة للاستجابة العنيفة للنظام وبمساهمة ودعم قوى خارجية صمد النظام ودخل سوريا دوامة حرب اهلية، وبالتالي يمكننا القول ان الثورة السورية تحولت الى ازمة خانقة وكانت لها تبعات ونتائج أمنية وسياسية واجتماعية ليس فقط على الدولة، بل اصبحت الازمة تجسد بؤرة للصراع بين القوى الإقليمية والعالمية، بالإضافة الى انها مثلت تحدياً حقيقياً بوجه الامم المتحدة التي لم تستطع حسم الازمة الى هذه اللحظة.

أما الدعم العسكري فهي الدولة الرئيسية في بيع السلاح له، وفي تجديد ترسانته العسكرية، وفي تمويله بكل ما يحتاج من أجل قمع الثورة وقتل الشعب السوري.

ثانياً: مجلس الامن واختصاصاته. مجلس الامن : هو الاداة التنفيذية للأمم المتحدة، وهم حجاز فيها، وهو المسؤول الاول عن حفظ السلم والامن الدوليين، وقع اعمال العدوان، وانزال العقوبات بالأعضاء المخالفين. يُعدّ مجلس الأمن من الأجهزة التي لها أهمية خاصة دون مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وتنبع أهميته من المسؤوليات الملقاة على عاتقه في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، والصلاحيات الواسعة المخوّلة له لتحقيق هذه المسؤولية³⁴.

اختصاصات المجلس الامن

تُعدّ الاختصاصات الممنوحة لمجلس الأمن من أوسع الاختصاصات وأشملها، مقارنة بأجهزة هيئة الأمم المتحدة الأخرى. ومن أهم هذه الاختصاصات³⁵.

- أ- المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وفقاً لأسس الأمم المتحدة ومقاصدها.
- ب- بحث أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى خلاف دولي.
- ت- التوصية بطرق تسوية هذا النزاع، أو شروط التسوية.
- ث- صياغة خطط لوضع نظام لتنظيم التسليح.
- ج- تحديد ما يمكن أن يمثل تهديداً للسلم، أو يكون عملاً من أعمال العدوان، والتوصية بما يجب اتخاذه تجاه هذا التهديد أو العمل العدواني.
- ح- دعوة الأعضاء لفرض عقوبات اقتصادية، وإجراءات أخرى لا تتضمن استخدام القوة، لمنع أو إيقاف العدوان.
- خ- استخدام القوة العسكرية ضد المعتدي .
- د- التوصية بقبول أعضاء جدد .
- ذ- ممارسة مهام الوصاية للأمم المتحدة في المناطق الاستراتيجية.
- ر- توصية الجمعية العامة بتعيين "الأمين العام"، وانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، بالاشتراك مع الجمعية العامة

● ثالثاً: آلية التصويت داخل المجلس الامن³⁶ يُعدّ نظام التصويت المتبع في مجلس الأمن من الخصائص المميزة لهذا الجهاز عن غيره من أجهزة "الأمم المتحدة"؛ إذ يترتب على هذا التصويت أن تتوقف كل فعاليات الأمم المتحدة. لذا، فلا عجب

ب- الدعم الاقتصادي: فقد أمدت إيران النظام السوري بالمحروقات التي يحتاجها في تحريك آتته العسكرية ومختلف المواد الاقتصادية التي يحتاجها في وجوده وحياته.

ت- الدعم المخبراتي: فقد وضعت إيران خبراتها في استعمال الأجهزة الالكترونية من أجل التنصت على جماهير الشعب، وفي كيفية تفريق المظاهرات، وفي أساليب انتزاع الاعترافات من المعتقلين تحت يد أجهزة أمن النظام السوري مما ساعده في رفع كفاءة أجهزته الأمنية وزيادة قدرته على التصدي للثورة.

ث- الدعم العسكري: دعمت إيران النظام السوري بالأسلحة حيناً، وبالخبراء العسكريين حيناً آخر، وبالجنود حيناً ثالثاً، وقد أكد الحقيقة الأولى مصادرة تركيا لشحنات أسلحة كانت محمولة في طائرات إيرانية عبر الأجواء التركية، وقد أكد الحقيقة الثانية اعتقال الجيش السوري الحر لعدد من هؤلاء الخبراء في مناطق مختلفة من سورية.

— حزب الله: أيد حزب الله النظام السوري علناً، وصرح بالوقوف إلى جانبه، ودعمه، وقد أكد أهل الثورة في الداخل أن هناك مقاتلين من حزب الله يقفون إلى جانب النظام ويتصدون للثورة السورية. وتعدت مساندة حزب الله النظام السوري داخل سورية إلى مسانده في لبنان، فهو يتجسس على السوريين الهاربين من بطش النظام، ويساعده على اختطافهم وإرسالهم إلى سورية³³.

— روسيا: يمكن أن نعتبر روسيا عاملاً رئيسياً في دعم النظام السوري، وفي تغذية قدرته على البطش والقتل والتدمير من خلال دورين: السياسي، والعسكري

أما الدور السياسي فإن روسيا هي التي وقفت في المحافل الدولية مانعة أية إدانة للنظام، ومدافعة عنه، وحائلة دون اتخاذ قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الذي يسمح باستعمال القوة لحماية المدنيين.

لمنع توقيع عقوبات ضد الدولة التابعة لها. ويستخدم حق النقض في مجلس الأمن فقط، في حالات المسائل الموضوعية، لا المسائل الإجرائية.

3.4 المطلب الثالث: قرارات مجلس الأمن حيال الأزمة السورية في مواجهة الاستراتيجية الروسية

مسألة التوسط السياسي لفتح حوار بين الدول أو القوى المتعارضة داخل الدولة الواحدة يصبح أمراً ضرورياً في حالة صعوبة التواصل بين حكومات هذه الدول أو بين قوى المعارضة وسلطة الدولة من أجل التقليل من حدة التوتر وتجنب مخاطر وصول الأزمة إلى حالة التصادم العسكري أو حتى محاولة إيقاف الصراع العسكري في حالة وقوعه، ومنذ قيام الأمم المتحدة كان مجلس الأمن هو حلقة التواصل الرئيسة عن طريق الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية أو لتجنب الصراع أو إدارته أو إيقافه.³⁷

وبالرغم من ذلك فإن مجلس الأمن يواجه العديد من التحديات الرئيسة التي تقف حائلاً أمام تنفيذ مهامه من بينها إعتراض دولة أو أكثر من الدول الأعضاء الدائمين على مبادرة ما أو مشروع قرار مقدم من إحدى الدول على مبادرة معينة لإسباب سياسية أو مصلحة للدولة أو لحلفاءها، لذلك يتم العمل على عدم تمرير القرارات من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) وهذا تجسد في الواقع من خلال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع القرارات التي لاتصب في مصلحتها وفي حليفها إسرائيل، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا وملفات بلدان الشرق الاوسط.³⁸

ولم يسجل التاريخ أن مواقف الدول ولاسيما الدول الكبرى تأتي بمحض الصدفة أو كردود فعل آتية تجاه الأزمات الدولية إنما تستند إلى جذور راسخة في ثقافة الدولة وسياسة النظام القائم فيها والذي يعكس الطبيعة الأيديولوجية السائدة، وبطبيعة الحال ان الموقف الروسي من الأزمة السورية والمتمثل بالوقوف مع النظام الحاكم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ساهم مع عوامل أخرى أقل أهمية في بقاء النظام على رأس السلطة وديمومته وإلى مدى ليس بالقصير، وفي الوقت نفسه مثل ذلك نجاح لسياسة التحدي التي تحاول روسيا إظهارها أمام الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية ومن بينها الأزمة السورية، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في مناقشات مجلس الأمن حيال الأزمة، إذ كان الموقف الروسي المعارض لكل المحاولات الأمريكية على الدوام.³⁹

فيما ظهر الموقف الأمريكي خلال الأزمة السورية بالضبابية وعدم الجدية في حلها متذرعاً بعدم القدرة على عمل الكثير في ظل استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) في مجلس

أمن نجد في الميثاق ما يحدد الأسس الواجب اتباعها، كما ورد في المادة (27) الفقرة (3)، إذ يشترط المجلس في قراراته وتوصياته الحصول على الأغلبية (تسعة أصوات) متضمنة الموافقة الإجمالية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لإمكان إصدار القرار. ويترتب على عدم تحقيق الموافقة الإجمالية للدول دائمة العضوية، واعتراض أحدها فقط (حق النقض أو الفيتو) عدم صدور القرار. وقد استخدم أول (فيتو) في تاريخ مجلس الأمن من قبل الاتحاد السوفيتي في 16 فبراير عام 1946، ضد القرار الصادر بشأن مباحثات سحب القوات الفرنسية والبريطانية من سورية. ثم توالى بعد ذلك استخدام الفيتو في أحوال ومساائل لا حصر لها حتى وقتنا هذا، وتعدّ كل من المشكلة الكورية، وأزمة قناة السويس، من أهم الأحداث والأزمات التي لعب فيها حق الاعتراض دوراً بارزاً.

وفي الواقع، واجه مبدأ "حق الاعتراض" كثيراً من المناقشات والملاحظات العديدة في المراحل السابقة لصدور ميثاق الأمم المتحدة، إذ يخل بمبدأ المساواة التي تستند عليه المنظمة الدولية. وقد استمرت هذه المناقشات بعد صدوره وتطبيقه على أرض الواقع، بعد ما سببه من فشل للهيئة الدولية في القيام بمسؤولياتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي الحقيقة لم يثر مبدأ من مبادئ "الأمم المتحدة" من مناقشات مثلاً آثاره مبدأ حق النقض، فذهب بعض الأعضاء إلى المطالبة بإلغائه، مستنداً إلى مبدأ المساواة، ومتذرعاً بما سببه من فشل ذريع لسياسات الأمم المتحدة. وعلى الجانب الآخر تبني بعض آخر، وهم ممثلو الدول الكبرى، الرأي المطالب بإبقائه، مستندين إلى تعذر تنفيذ قرارات الهيئة بدون تعضيد من هذه الدول. كما أنه يُعدّ ميزة لهذه الدول، من حيث تساعدها على تحمل مسؤولياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد ذهب عدد من خبراء القانون إلى أنه يجب على الأمم المتحدة البحث عن نظام آخر غير نظام الفيتو، وذلك لعدة أسباب رئيسية، أهمها: ما أثبتته التجربة التطبيقية العملية في استخدام حق الفيتو من عجز مجلس الأمن عن إعادة السلم والأمن الدوليين، أو رد المعتدي في كثير من الحالات. وهذه النتيجة طبيعية إذا ما أنعمنا النظر في سياسات المصالح والأهواء التي تحكم علاقات الدول بعضها ببعض. فمن غير الطبيعي ولا المنطقي أن تدين دولة كبرى، دولة تابعة لها، حتى لو قامت الأخيرة بتهديد السلم والأمن الدوليين، أو قامت باحتلال أراضي دولة أخرى، فهنا ووفقاً لسياسات المصالح، أن تستخدم الدولة الكبرى حق النقض

استخدام عضو واحد لحق النقض (الفيتو) بعكس اتجاهات و رغبة الأغلبية في المجلس وكذلك الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يخلق قناعة باستحالة معالجة المجلس للقضايا المطروحة حالياً وربما في المستقبل.

وللوقوف حول طبيعة التصويت على القرارات المتعلقة بالأزمة السورية من قبل الأعضاء لاسيما روسيا والصين لابد من العودة إلى سياق الأحداث وبدون الخوض في التفاصيل نجد أن الإستخدام الأول لحق النقض (الفيتو) الروسي حول الأزمة السورية كانت في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 4/تشرين الأول 2011 وتركز التصويت الروسي ضد مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وفرنسا والمانيا والبرتغال لإدانة قمع النظام الحاكم في سوريا لمعارضيه ويهدد بعقوبات ضده في حالة عدم إيقاف القمع واحترام حقوق الإنسان وبدء بإصلاحات فورية، ووقفت الصين إلى جانب روسيا بموقفها من مشروع القرار، في حين أيدت تسعة دول مشروع القرار وامتنعت أربع دول عن التصويت وهي البرازيل والهند ولبنان وجنوب أفريقيا⁴⁴.

وكررت روسيا والصين إستخدامهما لحق النقض (الفيتو) للمرة الثانية ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا وبريطانيا بدعم من الدول العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ 4/شباط 2012 يحمل رئيس النظام الحاكم في سوريا مسؤولية قتل المواطنين السوريين، ويدعم القرار المشروع التي تقدمت به الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية والمتضمن تسليم السلطة إلى نائب الرئيس لإفساح المجال لعملية التحول الديمقراطي، في حين صوتت الأعضاء الثلاثة عشر لصالح مشروع القرار، وعلى الرغم من أن الصين تعد من الدول الأقل إستخداماً لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن إلا أننا نجد موقفها مغاير في الأزمة السورية فقد إستخدمت حق النقض (الفيتو) لمرتين لإيقاف صدور قرارات يدعو إلى تنحي الرئيس (بشار الأسد)، وإستخدمت فيتو آخر ضد قرار يدعو إلى تطبيق الفصل السابع في الأزمة السورية، وهكذا الحال ضد قرار يطالب بإحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية⁴⁵.

وكان الإستخدام الثالث للفيتو الروسي مع موقف مماثل من الصين ضد قرار تقدمت به فرنسا وبريطانيا للمجلس في 19/تموز 2012 يسمح بانتقال سلمي للسلطة تحت البند السابع، وصوتت إحدى عشر دولة لصالح القرار في حين إمتنعت دولة جنوب أفريقيا وباكستان عن التصويت، وقد نص القرار على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار الذي لم يكتب له النجاح.

الأمن، وعدم إستخدامه لقدراته العسكرية أو التهديد بها من خلال الإعلان عن نية التدخل لصالح أحد الأطراف لإجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات، وكذلك في الضغط على بقية الحلفاء؛ لأن مسألة إسقاط النظام لم تكن في أجندة السياسة الأمريكية ليس في عدم رغبتها في ذلك وإنما في عدم قدرتها على تحقيقه بدون قرار من مجلس الأمن والذي تقف روسيا حائلاً دون ذلك مع عدم رغبتها في تكرار التجربة في العراق وليبيا والتي أدت إلى نتائج كارثية⁴⁰.

وكانت نتيجة تراخي السياسة الأمريكية حيال سورية، بروز ادوار للدول الأخرى وفي مقدمتها روسيا ومن بعدها الدول الحليفة لها، بان تتبجح سياسات وفق ماقتضيه مصالحها والتحرك دون فرض قيود عليها وإن كانت شكلية، اعتقاداً من الولايات المتحدة بأن هذه السياسة، (التراخي تجاه الأزمة السورية)، ستتيح لها فتح صفحة جديدة للعلاقة والتفاهات مع روسيا وإيران حتى وإن كانت على حساب الشعب السوري أو وجوده، في حين إستغلت روسيا التردد في السياسة الأمريكية وتبنت مواقف معارضة تجاه اغلب المحاولات الأمريكية في مجلس الأمن بحيث إستخدمت حق النقض (الفيتو) لإيقاف مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس حول الأزمة السورية⁴¹.

وكتيجة لذلك ومنذ بدء الأزمة السورية في عام 2011 ولغاية عام 2017 استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) تسع مرات اثناء اجتماعات مجلس الأمن لمناقشة تداعيات الأزمة السورية، إذ عملت على عدم تكرار ما حدث في مناقشات الأزمة الليبية بإمتناعها مع الصين في حينه عن التصويت إعتقاداً منها أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ستلتزم بروح القرارات الدولية والتعامل مع الجانب الإنساني للمدنيين إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية إستغلت الموقف ودعمت التدخل العسكري ضد نظام الرئيس السابق (معمر القذافي) وبذلك خسرت روسيا حليفاً مهماً لها في منطقة البحر الأبيض وعموم الشرق الأوسط⁴².

وإستناداً إلى ذلك فقد أدى عدم التوافق في مجلس الأمن إلى تفاقم الأزمة السورية بحيث ان الدول المعنية وصاحبة الشأن، لم تستطع حتى من إصدار قرار لإدانة النظام او حتى اطراف اخرى، الذين ارتكبوا مجازر بحق المدنيين، وهذا إنعكس بشكل واضح على إستمرار الأزمة دون حل وأدى إلى مضاعفة أعداد القتلى والجرحى فضلاً عن تشريد الملايين من اللاجئين السوريين في مختلف دول العالم، فضلاً عن تدمير شبه تام للبنى التحتية⁴³، وهذا ما جعل فعالية المجلس شبه معدومة نتيجة

استخدمت للمرة الثامنة حق النقض (الفيتو)، في حين إمتنعت الصين وكازخستان وأثيوبيا عن التصويت، وصوتت بوليفيا ضد القرار في حين أيدته عشر دول من الأعضاء، وقد ندد وزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) باستخدام روسيا لحق النقض (الفيتو)، وعد الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) "الموقف الروسي هو حماية لحليفها الأسد بشكل منهجي وأنها تتحمل مسؤولية ثقله باستخدامها الفيتو للمرة الثامنة"، وقالت السفارة الأمريكية (نكي هيلي) "أن روسيا تعزل نفسها من خلال دفاعها المستمر عن جرائم الأسد"⁴⁸.

وقد دفع الهجوم الولايات المتحدة الأمريكية لشن عدد من الضربات الصاروخية لبعض مواقع قاعدة الشعيرات الجوية في حمص التي يعتقد إطلاق الطائرات الحربية منها، وأدى ذلك إلى توسيع هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتصاعدت لهجة التصريحات المتبادلة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ أشار الرئيس بوتين حول ذلك بقوله "إن مستوى الثقة بين البلدين قد تآكل منذ أن تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه"، في حين صرح وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) بعد إجتماعه بالمسؤولين الروس "أن العلاقات وصلت إلى مستوى متدنٍ ودرجة الثقة ضعيفة بين الطرفين، ودعى إلى رحيل الرئيس (بشار الأسد) عن السلطة، وبالتأكيد فإن هذا التباعد في المواقف السياسية سيجد أثره البالغ على مناقشات مجلس الأمن، وسيدفع روسيا إلى تبني مواقف تمنع من إصدار أي قرار تتقدم به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس بشأن الأزمة السورية؛ لأنها ترى أن هذه المشاريع هي في حقيقتها محاولات لتمرير السياسات الأمريكية والأوروبية أكثر من كونها مشاريع قانونية وموضوعية، لذلك سيتم البحث من كل الأطراف عن بوابات أخرى للولوج إليها في إيجاد تفاهات سياسية لحل عقد الأزمة خارج إطار مجلس الأمن بعد فشله في إيجاد التوافق بين أعضائه الدائمين"⁴⁹

وللمرة التاسعة استخدمت روسيا في 25/ تشرين الأول 2017 حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار أمريكي المتضمن تمديد مهمة لجنة التحقيق حول استخدام الكيمياء في خان شيخون لمدة عام آخر، وعلى أثر ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها محبطة بشدة، وأشارت (هيدز ناورت) المتحدثة بأسمها "أنها تشعر بخيبة أمل جراء استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو)، فيما أعلنت (نيكس هاييلي) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة "إن موسكو تنحاز مرة أخرى إلى جانب الإرهابيين الذين يستخدمون هذه الأسلحة وإنما تفعل كل ما في وسعها لكي

وتقدمت فرنسا بمشروع قرار آخر إلى المجلس في 22/مايس 2014 يدين فيه جرائم النظام الحاكم في سوريا وإحالة ملف الحكومة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن روسيا عادت واستخدمت حق النقض (الفيتو) للمرة الرابعة ضد مشروع القرار مما حال دون تمريره⁴⁶.

فرنسا من جهة حاولت كثيراً تقديم مشاريع حيال الأزمة السورية، فكانت إحدى محاولاتها في 8/تشرين الأول 2016 بتقديمها مع إسبانيا مشروع قرار إلى المجلس يتضمن وقفاً لإطلاق النار، إلا أن روسيا إستمرت بموقفها المتعنت ضد مشاريع القرارات المطروحة إزاء الأزمة السورية واستخدمت حق النقض (الفيتو) للمرة الخامسة، وبذلك عطلت كل محاولات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ورغبة المجتمع الدولي عموماً لإيجاد فرص لتسوية الأزمة والتخفيف من معاناة المدنيين السوريين العالقين في مناطق القتال أو حتى الذين فروا ولكن يعانون من صعوبة العيش تحت ظروف قاسية. وعادت روسيا واستخدمت في 5/كانون الأول 2016 حق النقض (الفيتو) للمرة السادسة في مناقشات مجلس الامن حيال الأزمة السورية حول مشروع القرار المقدم من مصر وإسبانيا وفنزويلا والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والذي تضمن المطالبة بالهدنة ووقف القتال، كذلك استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) على نفس القرار للمرة الخامسة وإمتنعت أنغولا عن التصويت، وأيدت القرار إحدى عشرة دولة من الأعضاء الآخرين، ودافع المندوب الروسي (فيتالي تشوركين) عن موقف بلاده من القرار كونه يضر بالموقف الإنساني في حلب من خلال قيام المعارضة السورية بإستغلال ذلك لتعزيز مواقعها القتالية مبيناً أن القرار يجب أن يتضمن ضرورة الانسحاب من شرق مدينة حلب، وإنتقد وزير خارجية فرنسا (جان مارك أيرلوت) الموقف الروسي مشيراً بأنه منع المجلس من إداء دوره تجاه السكان المدنيين السوريين، في حين طالب المندوب الصيني بإستمرار التشاور للوصول إلى التوافق بشأن الأزمة⁴⁷.

وخلال مناقشة مشروع جديد تقدمت به ثلاثة من الدول الأعضاء الدائمين وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتاريخ 12/نيسان 2017، تضمن الطلب بتشكيل لجنة دولية لغرض التحقيق بالضربة الكيميائية بغاز السارين على مدينة خان شيخون السورية (ريف أدلب) بتاريخ 4/ نيسان 2017، والتي أوقعت بحدود 100 قتيل و500 جريح وأتت القوة الجوية السورية بتنفيذه، وطالب مشروع القرار الحكومة السورية بالتعاون مع اللجنة المقترحة وتقديم المعلومات المطلوبة، إلا أن روسيا

ربما تعقدت موقع الكورد أكثر بعد قرار الانسحاب الأمريكي، فالوضع بالنسبة لهم ربما تقودهم الى الانقسام إلى 3 تيارات، التيار الأول يتحالف مع قوات النظام السوري لحماية مناطق تواجد، بينما يذهب التيار الثاني إلى التحالف مع تركيا، ويظل التيار الثالث رافضاً لفكرة التحالف مع أي طرف، ما يدخله في صراع ومواجهة مباشرة مع التنظيمات الإرهابية، الآلية الأفضل للكرد في الفترة القادمة ربما تكون البحث عن الحل السلمي من خلال تبني شكل جديد للنظام في سورية، ومن المتوقع أن يتنازل الكورد عن بعض المناطق مقابل الحصول على الحماية من قبل النظام السوري، خاصة مع استمرار تهديدات أردوغان بشن هجمات على شرق الفرات التي تزامنت مع الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري.

خاصة وأن ثمة تقارب بين قوات سوريا الديمقراطية والنظام السوري وروسيا، ويبدو انهم لانهم لا يطالبون بالانفصال عن الدولة السورية نهائياً، بينما يتركز منهجهم على رفض الدولة المركزية والذهاب إلى الحكومة الفيدرالية. يبدو أن الكورد في رؤاوا سيشكلون محور محمياً في التغييرات القادمة في هذا العام. فع الانسحاب الأمريكي ستحاول دول عدة ملء الفراغ سواء سياسياً أو عسكرياً. فالنظام سيحاول التقدم في بعض المناطق التي تسيطر عليها قوات حماية الشعب، وستحاول إيران وميليشياتها كذلك ضرب القوات الكوردية في مناطق أخرى. ولكن من جانب آخر روسيا لا تريد ان تخسر القوات الكوردية بل تتحرك لكسبهم كحليف سياسي وعسكري مواز للضغط على نظام الأسد أكثر وأكثر، وإخضاعه بالقوة العسكرية كذلك على الأرض.

أما تركيا، فاردوغان يبدو عازماً على الدخول العسكري للأراضي السورية وسيقومون بعملية عسكرية محدودة تستهدف أهم المدن الحدودية، وشريط الحدود شرقي الفرات. ولكني لا أعتقد أن تنخرط تركيا في مواجهة عسكرية مباشرة مع قوات حماية الشعب وحزب "البي ي دي" لاعتبارات القوى العظمى التي إلى الان لا تريد خسارة حليف عسكري في الأراضي السورية، حتى وان اعتبره أقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني.

أما إيران فتمثل عقبة المرحلة القادمة، "السلام في سوريا لن يتحقق في ظل الوجود الإيراني، وغياب أكثر من 2 مليون سوري عن ديارهم"، عبارة أكد عبرها فراس الخالدي، رئيس منصة القاهرة للمعارضة السورية في مفاوضات جنيف، أن سيناريوهات انسحاب طهران من المشهد يعد أقل السيناريوهات دموية، مشيراً إلى

لا يواجه النظام الحاكم في سوريا عواقب استخدامه للأسلحة الكيميائية، وحصل مشروع القرار على تأييد إحدى عشر دولة وإعتراض بوليفيا وامتنعت عن التصويت كل من الصين وكازخستان. وبالإجمال استخدمت روسيا الفيتو 11 مرة لتعطيل قرارات يهدف لحماية حليفها السوري في وجه الضغوط الغربية⁵⁰. من خلال ما تقدمنا به من شرح وتحليل لمواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، وهي بطبيعة الحال ذات الشأن في الازمة السورية ارتباطاً بمصالحهم الاستراتيجية، نرى ان دولة بحجم روسيا قد كانت لها دور تائيري وحاسم في ابطال وحتى فشل مشاريع القرارات التي احييت من جانب الدول الى مجلس الامن بخصوص الازمة، علماً ان هذه الدولة في تصرفاتها تلك، واستخاماتها لحق الاعتراض، اعطت لمصالحها الاستراتيجية الاعتبار الاول، وليس دفاعاً عن نظام السوري.

4.4 المطلب الرابع : مستقبل الازمة السورية

"لماذا فشلت الثورة في سورية؟" .. هكذا بدأت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، تقريرها، وقالت المجلة: "إذا كان السياسيون الغربيون يتساءلون لماذا لم يحققوا سوى القليل من أهدافهم في الحرب الأهلية السورية، فيجب عليهم أن يبدأوا بدراسة قراراتهم." في اشارة الى التصدي الروسي لمشاريع القرارات التي احييت للمناقشة داخل مجلس الامن ولم ترى النور والسبب يعود الى الدور الروسي ومعاونة الصين، في اللجوء الى استخدام الفيتو⁵¹

من خلال تتبع الاحداث السورية بإمكاننا القول ان عام 2019 سيكون مليئاً بالأحداث، ويمكن تسميته بعام الصفقات الدولية على كل الأصعدة؛ فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقوم بخطوات ستعقد المشهد السوري كثيراً وستزيد من تداخل المصالح الدولية وتشابكها⁵². فقرار الانسحاب الأمريكي الذي فاجئ كثيرين خارج أميركا، اذا ما نفذت سيؤجج صراعات النفوذ على الأرض السورية وقد تكون لها تداعيات جديدة على المشهد السياسي فهي ستدخل الدول المتحالفة مع النظام في أزمة بينية كبيرة. فروسيا وإيران ليستا على توافق تام في سوريا ولكل منهما أهدافه وسياساته الخاصة. روسيا تريد كسب الأكراد إلى صفها بينما تشترك إيران مع النظام السوري وتركيا في عدائها للقوات الكردية. اذن الوضع في سوريا يزداد تعقيداً مع قرار انسحاب القوات الأمريكية، وظهور توافقات أمريكية - روسية من جانب، وترتيبات أمريكية- تركية من جانب آخر، خاصة أن المصالح التي تجمع هذه الدول تتخطى حدود الساحة السورية.

الكورد والنظام السوري ما بين توافق أم صدام؟

تكون في صالحه في ظل تحالف روسيا مع النظم السوري، ملمحاً إلى دعم موسكو فكرة عودة دمشق للمنطقة العربية وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها. اما موقف الدول الاوربية، وخاصة فرنسا وألمانيا، ستقوم بالمشاركة في الضخ المالي إذا ما أقدم النظام على تغييرات جوهرية في صلب الحكم وذلك لحل المشكلة الرئيسية التي كانت سبب اللجوء السوري وعندها ستخفف الأعباء الاقتصادية عن كاهلها في الداخل الألماني.

وإذا لم يجز الأسد تغييرات جوهرية في نظامه، قد تشمله هو بطريقة أو بأخرى، فلن يمول أحد إعادة الإعمار، وعندها سيقود بشار الأسد سوريا إلى الفقر والجهل والتخلف والفشل لأن أحدا لن يدفع قرشا واحدا في ظل حكمه بالشكل الحالي

5.4 المطلب الخامس : مستقبل الامم المتحدة

هل نحن امام ظرف تستدعي فيه الضرورات العالمية لكي تستنجد الجهود لابداع او انشاء منظمة عالمية جديدة . ولكن السؤال المحير الذي يطرح نفسه وبشدة هل بالامكان انشاء منظمة دولية عالمية جديدة تحل محل الامم المتحدة، او بالاحرى هل نشهد ميلاد منظمة عالمية جديدة تنضوي تحت لوائها هذا العدد الكبير من الدول. حسب اعتقادنا ان الامر ليس بهذه السهولة، لا لفكرة الاستغناء عن المنظمة الدولية، ولا لانشاء اخرى بديلة لها، فالامر معقد أكثر مما يمكن ان يتصوره المرء، فعالم اليوم مليء بالصراعات العرقية والطائفية والاقتصادية وحتى التكنولوجية، فليس من السهل تقريب المصالح المتباينة في عالم اصبح فيه التمايزات سمة بارزة جدا بفعل تأثيرات العولمة التي بدأت تبرز الخصوصيات الدولية الى الواجحة، من التمسك بالهويات الى اعطاء الاولوية لسياساتها الامنية والاقتصادية، لذلك نرى انه وبغض النظر عن فعالية وجدوى بقاء المنظمة الدولية على هذه الشاكلة الى ان الامر تصعب أكثر تعقيدا بدونه، وبتخيل عالم بدون منظمة الامم المتحدة، بحيث تكون الفوضى كواقع تفرض على الحركة والتفاعلات العالمية.

فالسياسة الدولية المعاصرة افرزت مشكلات وازمات عديدة، اصحت تمثل تحديات وتعاني منها منظمة الأمم المتحدة، بسبب الخلافات المستمرة بين اعضاء هذه المنظمة وخصوصا الدول العظمى التي تحاول تارة فرض سيطرتها على المجلس، او ان تعطل نشاطاتها تارة اخرى، بحيث ان منظمة الامم المتحدة فقدت قدرتها وتخلت عن التزاماتها الاساسية، واصبحت منظمة تابعة، فجلس الأمن يعيش أجواء الحرب الباردة تفانقت حديثها بشكل كبير في السنوات الاخيرة وخصوصا بعد الحرب في سوريا، ضم

ضرورة معالجة قضية الفصائل الإرهابية الموالية لطهران، ومحاولة إعادة رسم ديموغرافية تجنب البلاد صراعاً طويلاً الأمد. مما لا شك فيه هو صعوبة تحقيق الانسحاب الإيراني من سوريا، نظراً إلى أن طهران باتت تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد السوري، وفي ظل الضغط الأمريكي بضرورة انسحاب القوات الإيرانية في سوريا، بدأ إيران تبحث عن اليات اخرى للتدخل وضمان البقاء في سوريا، من خلال ما يسمى بالقوة الناعمة، فايران بدأ بفتح المراكز الثقافية والفكرية والمعاهد الدراسية وكذلك فتح العديد من الحسينيات وفي مدن اخرى قامت بتأسيس مراكز لتعليم اللغة الفارسية، وتوفير احتياجات السكان وإعادة توطين بعض العوائل في مدينة دير الزور⁵³.

ويجب ان لا نغفل قضية اخرى غاية في الاهمية وهي قضية اعادة الاعمار، فلا يمكن ان نحلل ونتوقع ما سيجري على الخارطة السورية القادمة، دون أن نتحدث عن إعادة الإعمار؛ يمكن لنا أن نتخيل أن بلدا مثل سوريا كانت ميزانيته من سبعة إلى ثمانية مليارات دولار أميركي سنويا لا أكثر، يحتاج اليوم إلى أكثر من (400) أربع مئة مليار دولار لإعادة إعمارها على أقل تقدير⁵⁴.

اذن ستكون "إعادة الإعمار" الورقة الأميركية التي ستضغط بها في سوريا، فلا روسيا ولا إيران ولا دول الحوار السوري تستطيع أن تتكفل بهذه العملية. فروسيا تريد أن تشتغل شركاتها في إعادة الإعمار ولكن بمال أميركي أو خليجي أو أوروبي، وهي غير مستعدة لدفع شيء في هذا الصدد، وليس لديها القدرة الاقتصادية التي تسمح لها، فروسيا تعاني اقتصاديا كما هو معروف للجميع.

أما إيران فتريد أن تستغل الموقف كذلك عسى أن تجد لها طريقا تلتف به على العقوبات المفروضة عليها. أعتقد يقينا أن الولايات المتحدة قد تعلمت الدرس في العراق فهي لن تضخ المال ليستفيد منه الإيراني والروسي أو النظام السوري، إنما ستستخدم هذه الورقة لترير ما تريد من تغييرات جذرية في تركيبة النظام وسيقوم الروس بإجبار النظام على هذه التغييرات للحصول على بعض المال لإعادة الإعمار.

اما عن الدور الروسي، فروسيا لا تريد سوريا ضعيفة أو فاشلة فهذا ليس من مصلحتها الاستراتيجية، فهي باعتبارها الحليف الرئيسي للنظام تطمح لاستقرار سوريا، وهو الأمر الذي يصطدم بالجانب التركي، الذي يسعى لتأمين جيوب على الحدود السورية-التركية، خاصة أن حلف الناتو يواجه روسيا في المنطقة

وإذا ما تم الانسحاب الأمريكي فستصبح موسكو الحاكم في القضية السورية، وعلى الجانب الآخر يصبح النظام التركي الخاسر الأكبر، خاصة أن المواجهة العسكرية لن

اشكالية وتحدي اخر صار تواجه المنظمة منذ فترة، وهي الاشكالية المالية، ومسألة الديون المتراكمة على الدول الاعضاء والتي تاخرت في سداد المستحقات المالية للعضوية في الامم المتحدة، كما ان مسألة التمويل اصبحت مشكلة اخرى تواجه المنظمة بحيث اصبحت مسؤولية بعض الدول القوية فقط، مما تجر بالمنظمة الى الوقوع تحت رحمة هذه الدول.

بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، تحول بنين النظام الدولي، من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، وهذا الوضع فتح المجال للقوة العالمية المنفردة من بسط سيطرتها على الامم المتحدة، الى ان التحولات العالمية خاصة فترة ما بعد احداث العالم العربي برزت عدة مسائل وقضايا عالمية لم تعد الاحادية القطبية هي التي تسيطر بل، برزت قوى دولية تتناهض العديد من مشاريع القرارات الدولية، من خلال استخدام حق النقض .

احدى ابرز الازمات في العلاقات الدولية المعاصرة تجسدها الازمة السورية والتي عبرت عن تحدي فعلي وعملي لقوة وتأثير ومسؤولية ومدى شرعية قرارات الامم المتحدة، فقط ظهرت المنظمة ظهوراً ضعيفاً الى درجة لم تتمكن من اصدار قرار دولي تدين النظام حول الممارسات الوحشية وكذلك لاستخدامها الاسلحة المحرمة الدولية.

من خلال بحثنا هذا تبين ان فشل الامم المتحدة حول القيام بمهامها الاساسي وهو الحفاظ على السلم والامن الدوليين، انما يرجع الى طبيعة الازمة السورية ذاتها، بحيث ان اطراف الازمة هم قوى اقليمية ودولية يتصارعون حول مناطق النفوذ، مما عقدة الازمة بشكل كبير، وحالت دون ان تتمكن مجلس الامن من اصدار قرار دولي يحسم الازمة.

السبب الحقيقي وراء عدم تمكن المنظمة من إيجاد حل قانوني وقرار دولي تجسد الشرعية الدولية وتحفظ للمنظمة هيبتها وقدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة، تعود الى الدور الروسي الذي وقف بقوة واصرار في جبهة دعم النظام السوري واستخدمت روسيا تسعة عشر مرة حق النقض ضد مشاريع القرار الاوربية والامريكية في مجلس الامن.

روسيا لشبه جزيرة القرم والحرب في اليمن وغيرها. وأصبحت قاعة المجلس التي وجدت لمعالجة بعض القضايا كما نقلت بعض المصادر، مليئة بالانتقادات اللاذعة وتبادل الاتهامات والعمل على عرقلة بعض القرارات، يضاف الى ذلك عدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها المالية المقررة كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما اثر سلباً على عمل المنظمة خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الانسانية.

وتعتبر القضايا التي تطرح اليوم أمام مجلس الامن، من بين الأخطر التي يمكن أن يواجهها اي جهاز لصنع القرار يتعامل مع مسائل تمت إلى الحرب والسلم والحياة والموت، ما يدفع مختلف الأطراف داخل هذه الهيئة إلى استخدام أي تكتيك يعتبرون أنه يدعم موقفهم، خصوصاً وان المجلس اليوم قد اصبح عبارة عن مجموعة من التحالفات. و حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش زعماء العالم من أن النظام العالمي "فوضوي بشكل متزايد" وأن الثقة بلغت نقطة الانهيار. من هنا تطرح موضوعه ضرورات الاصلاح من جديد، في صيغة وهيئة تتناسب وتنكيف مع المستجدات الدولية والعالمية، السياسية والامنية، الاقتصادية والاجتماعية الانسانية، التي باتت تمثل تحدي كبير امام المجتمع الدولي.

5. الاستنتاجات

من خلال بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها من خلال عدة نقاط اهمها:-

- تشهد عالم المعاصر والسياسة الدولية المعاصرة العديد من الازمات والقضايا والمشاكل، التي تمتاز بسرعة التحولات وتعدد ابعادها، بشل لما يسبق لها ان برزت في العلاقات الدولية، مما نستدل على ذلك انه مهما كانت قوة المنظمة الدولية لا يمكن لها مواجهة كل هذه المشاكل والازمات والقضايا العالمية.
- من خلال بحثنا هذا توصلنا الى نتيجة مفادها وهي ان المنظمة الدولية منذ فترة بعيدة تعاني من تحديات واشكاليات هيكلية وعملية تتعلق بذاتها الداخلي، من قبيل الاشكالية التي تتعلق بعمل وتوصيات الجمعية العامة الضعيفة في مقابل الامتياز البارز التي تتمتع به مجلس الامن وقضية سلاح الفيتو القادر على ابطال اي مشروع قرار دولي وان كانت تتحمل المسؤولية والحق، فقط لانها لم تضمن المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، فالمجلس نفسه يعاني من مشكلة اصدار قرارات التي غالباً ما تسييس لصالح حماية استراتيجيات القوى العظمى.

- 11- هلال محمد عبدالغني، مهارات إدارة الأزمات، مركز تطوير الإداء والتنمية، القاهرة، ط4، 2004.
- 12- هشام النجار، سوريا التحولات الكبرى، مشكلة الوطن ومستقبل العرب، سا للنشر والتوزيع، 2015.
- 13- نواف سلام، سوريا في مجلس الأمن 2010 - 2011، دار الساقى، بيروت، 2012.

2.6 الرسائل الجامعية

- 14- رموش سفيان، جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2008.
- 15- ليتم فتيحة، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، 2009.

3.6 المجلات والدوريات العلمية

- 16- عبد الخالق عبد الله، "النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام"، السياسية الدولية، العدد 124، مركز الاهرام للدراسات الدولية، القاهرة، أبريل 1996.
- 17- د. امين هويدي، ادارة الازمات الدولية في ظل النظام العالمي المروغ، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ابريل، 1993.
- 18- فتيحة ليتم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
- 19- د. عطية حسين أفندي، "الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو سنة، 1994.
- 20- راتب شعبو، العلويون والثورة السورية، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، تشرين الثاني 2015.
- 21- حسين العليوي وايسر الياسري، الازمة السورية: المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (17)، 2013.
- 22- سنية الحسيني، سياسة روسيا تجاه الأزمة السورية هل تعكس إستراتيجية جديدة في المنطقة؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 404، تشرين الأول / أكتوبر، 2015.
- 23- عبدالإله بلقزيز، "آليات التفكير وظواهره في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 443، الصادر في كانون الثاني / يناير 2016.
- 24- عباد سالم، الدور الروسي في الأزمة السورية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، تشرين أول / 2012.
- 25- شريف درويش اللبان وأحمد علي إبراهيم، دور الإعلام في إدارة الأزمات .. الأزمة السورية إنموذجاً، تقرير صادر عن المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ 22 تشرين الثاني 2015 /

- عالم اليوم بكلياته ووحدهاته وتفاعلاته وازماته، تختلف وتتمايز عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك تستدعي الظروف والمعايير والتفاعلات الدولية المعاصرة التفكير حول إيجاد مخرج لكيفية اصلاح اجهزة الامم المتحدة بشكل تستطيع من خلالها مواكبة التحولات والتطورات السياسية الدولية المعاصرة وبشكل تستطيع مما من اداء واجبا الرئيسي وهو الحفاظ على السلم والامن الدوليين، فما هو معلوم ان التخلي عن الامنظمة الدولية سوف تكون لها نتائج كارثية، فمن الصعب تخيل عالم من غير الامم المتحدة وحتى فكرة انشاء منظمة دولية بديلة عن الامم المتحدة تحمل الكثير من المجازفة، فمن الصعب مرة اخرة تكوين هيئة دولية تضم 194 دولة، لذلك فان الالية الواقعية تكمن فقط في اصلاح ما هو قائم من خلال اصلاح الاجهزة التي تحويها الامم المتحدة سواء بتغيير هيكلية الاجهزة او تغيير الية التصويت والزامية التوصيات والقرارات.

6. قائمة المصادر

1.6 الكتب

- 1- اسامة بن جعفر، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، الطبعة الاولى، الرياض، 2006.
- 2- احمد ابو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط الثالثة، دار النهضة العربية، 1986.
- 3- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لازمة السورية 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.
- 4- جيفري بيجان، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والإنصال في دينا العولمة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 5- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، 2013.
- 6- حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.
- 7- علوه السيد، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، ط2، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.
- 8- علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط8، منشأة المعارف الاسكندرية، 1966.
- 9- عباس رشدي العمري، ادارة الازمات في عالم متغير، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995.
- 10- مبروزك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 1994،

37- نقلاً عن فينستنت فاروق، فورين بوليسي تكشف اسباب فشل الثورة السورية، مجلة

التحرير، اخر زيارة 2019/01/11،

<https://www.tahrirnews.com/Story/826282/>

38- احد برهان، ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا، بحث منشور

بتاريخ 2019/01/11، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.acharicenter.org/iran-in-syria-ar/>

39- أسامة اغا، إعادة اعمار سوريا واعمار انسانها، بحث منشور بتاريخ 2019-02-12 على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://mena-monitor.org/research/>

40- تقرير سكاكي نيوز العربية: اعمار سوريا ضربة امريكية لايران، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.skynewsarabia.com/>

6.5 ENGLISH RESOURCE

1- Paul Aarts and Francesco Cavatorta ,civil society in Syria and Iran

,published in 10 the united sttes of America in 2013,page 25

6.6 المواثيق والقرارات الدولية

1- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية.

2- قرارات مجلس الامن حول سوريا منذ 2013 الى 2018. (128) ، (3151) ، (3181) ،

(1559) ، (2042) ، (2043) ، (2052) ، (2118) ، (2209) ، (2254)

7. هوامش

1 - عبد الخالق عبد الله، " النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام"، السياسية الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص. 23

2 - لتيمة فتيحة، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، 2009، ص 16

3 - سايون برادلي، الأمم المتحدة أقوى لعالم أفضل: في عامها السبعين، هل لازالت مؤهلة لمواجهة التحديات العالمية؟ 23 أكتوبر 2015. تاريخ اخر الزيارة: 2018-10-22 <https://www.swissinfo.ch/ara/business/%84/41727578>

4 - د. عماد الدين حلمي عبدالفتاح، السياسة الأمريكية حيال ادارة الازمات الدولية، بحث منشور في الامانة العامة لجامعة الدول العربية: تاريخ اخر الزيارة: 05 / 8 / 2018 على الموقع : <http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=347>

5 - فتيحة لتيمة، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2011، ص 14

6 - حسن ناعمة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 388-389

7 - د. أسامة بن جعفر، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، الطبعة الاولى، الرياض، 2006، ص 33.

8 - د. امين هويدي، ادارة الازمات الدولية في ظل النظام العالمي المروغ، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ابريل، 1993، ص 117.

4.6 الانترنت

26- سايون برادلي، أم متحدة أقوى لعالم أفضل: في عامها السبعين، هل لازالت مؤهلة لمواجهة

التحديات العالمية؟ 23 أكتوبر 2015

<https://www.swissinfo.ch/ara/business/%84/41727578>

27- د. عماد الدين حلمي عبدالفتاح، السياسة الأمريكية حيال ادارة الازمات الدولية، بحث منشور

في الامانة العامة لجامعة الدول العربية: على الموقع:

<http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=347>

28- محمد وليد إسكاف، إصلاح الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية، الحوار المتمدن، العدد 1307،

2005. www.alhiwar.org/ara/research/%84/41727578

29- تحديات مالية هائلة تقدر بتريليونات الدولارات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اخبار الامم

المتحدة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://news.un.org/ar/audio/2015/03/325992>

30- د . حسين خليل، تحديات موازنة الامم المتحدة، بحث منشور على الرابط الاموقع الإلكتروني

التالي: تاريخ الزيارة الأربعاء 20 شوال 1439 هـ، 4 يوليو

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/aaf0e1a3-7c65-2018>

4881-82eb-525bf6cb6aba

31- د. معن فهد، الثورة السورية قصة البداية، متاح على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.omrandirassat.org/sites/default/files>.

32- الأنخراط الإيراني في سوريا وكلفته الاقتصادية، قناة الجزيرة الفضائية، 30-4-2015 على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/30/D8>

33- د. رشيد حوراني، التدخل العسكري الإيراني في سوريا، الدوافع والتداعيات المحلية والإقليمية

والدولية، بحث منشور في ميديا مينيوتور، بتاريخ، 2019/02/25، على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://mena-monitor.org/research/%D8>

34- علي حسين باكير، الدور الأمريكي المدمر في الأزمة السورية، مقال منشور في (موقع سوريا

نت على شبكة الأنترنت العالمية بتاريخ 24 / 8 / 2015، وعلى الرابط

https://www.ALSOURIA.NET_research_1

35- براين مايكل جنكينز، " ديناميكية الحرب الأهلية"، مؤسسة راند، 2014، منشور على

الشبكة العالمية للأنترنت وعلى الرابط www.Rand.org

36- د. ابراهيم حسن، الملف السوري في الامم المتحدة: سنوات من العجز، تقرير خاص نشر في

موقع الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/2/25/>

- 9 - فتيحة لتيتم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مصدر سبق ذكره، ص 19.
- 10 - مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 130.
- 11 - محمد وليد إسكاف، إصلاح الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية، الحوار المتمدن، العدد 1307، 2005، ص 307.
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=648413>.
- 12 - مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، نفس المرجع السابق، ص 130.
- 13 - فتيحة لتيتم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مصدر سبق ذكره، ص 19.
- 14 - ينظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثانية والستون، جنيف من 14 - 25 أيلول لعام 2015. آخر زيارة 4/ 9/ 2019. على الرابط التالي:
- https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb62d7_ar.pdf
- 15 - رموش سفيان، هجوم منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2008، ص 192.
- 16 - د. عطية حسين أفندي، "الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو سنة، 1994، ص 18.
- 17 - تحديات مالية هائلة تقدر بتريليون دولارات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أخبار الأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني التالي: تاريخ آخر الزيارة: 12/ 2/ 2019.
- <https://news.un.org/ar/audio/2015/03/325992>
- 18 - د . حسين خليل، تحديات موازنة الأمم المتحدة، بحث منشور على الرابط الموقع الإلكتروني التالي:
- تاريخ الزيارة الأربعاء 20 شوال 1439 هـ، 4 يوليو 2018
- <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/aaf0e1a3-7c65-4881-82eb-525bf6cb6aba>
- 19 - جمال وأكم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية اللازمة السورية 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 204.
- 20 - د. معن فهد، الثورة السورية قصة البداية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://katehon.com/ar/article/lmdh-qmt-lhrb-lmdmr-fy-swry-m-2014>
- 21 - ينظر: د. ربيع نصر وزكي محشي، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.
- 22 - جمال وأكم، صراع القوى العظمى حول سوريا، مصدر سبق ذكره، ص 218-220.
- 23 - Paul Aarts and Francesco Cavatorta, Civil Society in Syria and Iran, published in United States of America in, 2013, p. 25.
- 24 - جمال وأكم، صراع القوى العظمى حول سوريا، مصدر سبق ذكره، ص 250.
- 25 - للمزيد أنظر: راتب شعبو، العلويون والثورة السورية، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، تشرين الثاني 2015. ص 53.
- 26 - جمال وأكم، صراع القوى العظمى حول سوريا، مصدر سبق ذكره، ص 251.
- 27 - عليوه السيد، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، ط2، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص 13-13.
- 28 - هلال محمد عبدالغني، مهارات إدارة الأزمات، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ط4، 2004، ص 5.
- 29 - د. عباس رشدي العازي، إدارة الأزمات في عالم متغير، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص 43.
- 30 - حسين العلوي وإيسر الياسري، الأزمة السورية: المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (17)، 2013، ص ص 413-414.
- 31 - الأخطار الإيراني في سوريا وكلفته الاقتصادية، قناة الجزيرة الفضائية، 30- 4- 2015 على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/30/D4>
- 32 - د. رشيد حوراني، التدخل العسكري الإيراني في سوريا، الدوافع والتداعيات المحلية والإقليمية والدولية، بحث منشور في ميديا مينتور، بتاريخ، 25/02/2019، على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://mena-monitor.org/research/%D8>
- 33 - د. رشيد حوراني، التدخل العسكري الإيراني في سوريا، مصدر سبق ذكره.
- 34 - ينظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية.
- 35 - علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط8، منشأة المعارف الاسكندرية، 1966، ص 649.
- 36 - ينظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. كذلك ينظر: أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط الثالثة، دار النهضة العربية، 1986، ص 417.
- 37 - جيفري ييجان، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والإنصال في دينا العولمة، ترجمة د. محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 225.
- 38 - جيفري ييجان، المصدر السابق، ص 226.
- 39 - علي حسين بكر، الدور الأمريكي المدمر في الأزمة السورية، بتاريخ 24/ 8/ 2015،
- <https://www.alsouria.net/users/>
- 40 - هشام النجار، سوريا التحولات الكبرى، مشكلة الوطن ومستقبل العرب، سبأ للنشر والتوزيع، 2015، ص 37.
- 41 - المصدر نفسه، ص 37.
- 42 - المصدر نفسه، ص 38.
- 43 - نواف سلام، "سوريا في مجلس الأمن 2010 - 2011"، دار الساق، بيروت، 2012، ص 53.
- 44 - شريف درويش اللبان وأحمد علي إبراهيم، دور الإعلام في إدارة الأزمات: الأزمة السورية إنموذجاً، تقرير صادر عن المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ 22 تشرين الثاني / 2015
- <http://www.acrseg.org/41315>
- 45 - سنية الحسيني، سياسة روسيا تجاه الأزمة السورية هل تعكس إستراتيجية جديدة في المنطقة؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 404، تشرين الأول / أكتوبر، 2015، ص 41.
- 46 - براين مايكل جنكينز، "ديناميكية الحرب الأهلية"، مؤسسة راند، 2014، منشور على الشبكة العالمية للأنتيت وعلى الرابط:
- https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR600/R609/RAND_RR609z1.arabic.pdf
- 47 - عبدالإله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 443، الصادر في كانون الثاني / يناير 2016، ص 66.
- 48 - حسن محمد الزين، "الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير"، دار القلم الجديد، بيروت، 2013، ص 21.
- 49 - عماد سالم، الدور الروسي في الأزمة السورية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، تشرين أول / 2012، ص 160.
- 50 - د. إبراهيم حسن، الملف السوري في الأمم المتحدة: سنوات من العجز، تقرير خاص نشر في موقع الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/2/25/>
- 51 - نقلاً عن فينست فاروق، فورين بوليسي تكشف أسباب فشل الثورة السورية، مجلة التحرير، آخر زيارة 11/01/2019،
- <https://www.tahrirnews.com/Story/826282/>

52 - أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في شهر ديسمبر 2018، أن الولايات المتحدة "لا تريد أن تكون شرطي الشرق الأوسط" وذلك عقب قراره سحب القوات الأميركية من كل الأراضي السورية والذي أثار قلقاً في الولايات المتحدة و جدلاً واسعاً و وردود فعل لدى حلفاء واشنطن الذين أكدوا استمرارهم في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. كتب ترامب في تغريدة: "هل تريد الولايات المتحدة أن تكون شرطي الشرق الأوسط؟ وألا تحصل على شيء غير خسارة أرواح غالبية وإفناق آلاف تربيونات الدولارات لحماية أشخاص، لا يهتمون في مطلق الاحوال تقريباً ما تقوم به؟ هل تريد أن تبقى هناك الى الأبد؟ حان الوقت أخيراً لكي يقاتل الآخرون."

53 - احد برهان، ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا، بحث منشور بتاريخ 2019/01/11، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.acharicenter.org/iran-in-syria-ar/>

54 - ينظر: اسامة اغا، إعادة اعمار سوريا واعمار انسانها، بحث منشور بتاريخ 2019-02-12 على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://mena-monitor.org/research/>

كذلك ينظر: تقرير سكاى نيوز العربية: اعمار سوريا ضربة امريكية لايران، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.skynewsarabia.com/>